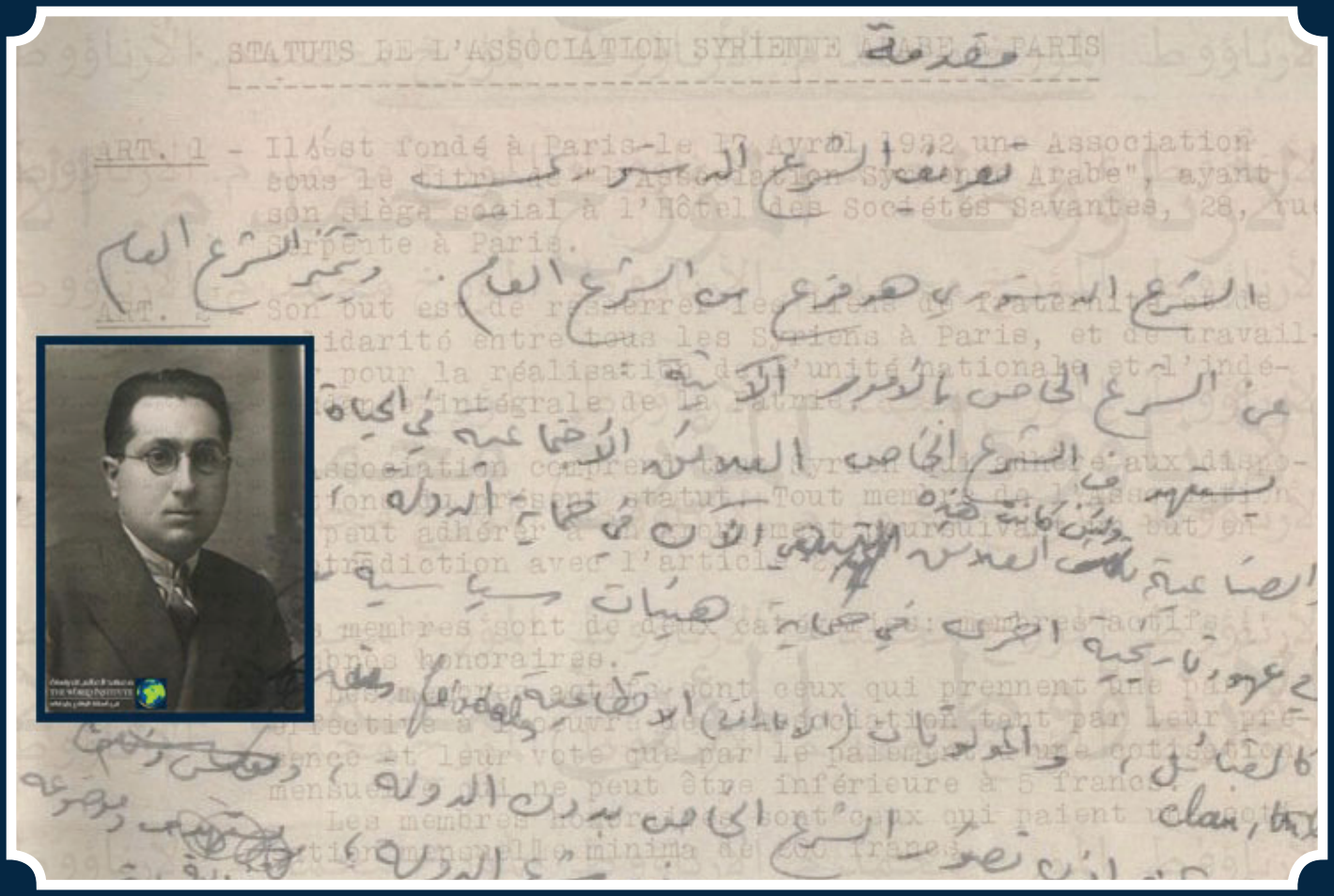

من الأرشيف الشخصي لمحسن البرازي (١٩٠٢-١٩٤٩):

من الأكاديميا إلى رئيس حكومة الانقلاب العسكري الأول في سوريا (١-٣)

إعداد: محمد م. الأرناؤوط.

مؤرخ كوسوفي / سوري ، اشتغل في جامعة بريشتينا وفي عدد من الجامعات الأردنية (١٩٧٤-٢٠١٧) . يشتغل في تاريخ بلاد الشام والبلقان خلال الحكم العثماني والعلاقات العربية- البلقانية . من مؤلفاته «معطيات عن دمشق وبلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر» و «دراسات في بلاد الشام في القرن السادس عشر» و «دراسات حول الحكومة/ الدولة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠» و «ودراسات في الصلات العربية – البلقانية في التاريخ الوسيط والحديث» و«البلقان من الشرق إلى الاستشراق» الخ.

معهد العالم للدراسات
في أسئلة الواقع وإجاباته
THE WORLD INSTITUTE

www.alaalam.org

تنويه: صورة غلاف المادة هي لمحسن البرازي في عام 1934، وتنشر لأول مرة على موقع معهد العالم للدراسات بالتعاون مع د. محمد م. الأرناؤوط.

تعود أصول أسرة البرازي (ذات الجذور الكردية) إلى جنوب شرق الأناضول، وقد أصبحت في العقود الأخيرة للحكم العثماني من أكبر الأسر الإقطاعية في سوريا الوسطى (حماة)، ومن الأسر التي برزت بقوة في الحياة السياسية الجديدة لسورية منذ 1918 (الحكومة العربية والانتداب ثم الاستقلال) على اختلاف توجهات الشخصيات البارزة فيها التي جمعت بين التقليدية والحداثة، بين القومية والوطنية ، بين التعاون مع الانتداب والنشاط ضده ، بين التعاون مع الانقلاب العسكري الأول لحسني الزعيم في 1949 وبين رفضه. وإذ كانت هناك من مفارقة مُرّة في 14 آب 1949 فهي تتمثل في وجود رئيس الحكومة السابق حسني البرازي في سجن المزة ووجود ابن عمّه محسن البرازي رئيسا للحكومة، حيث تم في ذلك اليوم إعدام الثاني بالقرب من سجن المزة وخروج الأول من السجن مع نجاح الانقلاب الثاني الذي قاده سامي الحناوي.

وبالمقارنة مع الشخصيات الأخرى في هذه الأسرة، كان محسن البرازي الأكثر ثروة وثقافةً والأعلى شهادةً (دكتوراة في الحقوق من جامعة السوربون في 1929) ومناصب (أستاذ في معهد الحقوق بجامعة دمشق ثم وزير معارف ووزير داخلية ورئيس وزراء الخ)، ولكنه يمثل المصير الأكثر درامية بالنسبة للأسرة. فقد برز محسن البرازي ناشطاً عروبياً خلال دراسته في باريس 1922-1929 فترأس "الجمعية السورية العربية" في باريس وكتب بالفرنسية والعربية مطالباً بإنهاء الانتداب، كما شارك في 1933 بمؤتمر قرنايل في لبنان لتأسيس "عصبة العمل القومي"، وهي الفترة التي أصبح فيها أكاديمياً معروفاً بعمله في معهد الحقوق ومؤلفاته في القانون، ولكن السياسة اجتذبته منذ 1941 ليصبح وزيرا للمعارف في حكومة خالد العظم الأولى ويتابع صعوده إلى أن أصبح رئيساً للوزراء في 1949.

وعلى الرغم من أهمية هذه الشخصية في الحياة الأكاديمية والسياسية في سوريا خلال الربع الثاني للقرن العشرين، إلا أنها بقيت مغبونة وشبه مجهولة لاعتبارات

كثيرة . ومن هنا تأتي أهمية البحث في الأرشيف الشخصي لمحسن البرازي للكشف عن جوانب جديدة لهذه الشخصية التي تستحق أكثر من ذلك، مع الأمل أن تكون هذه المادة المنشورة على ثلاث حلقات نواةً لكتاب عنه.

- النشأة والدراسة والأكاديميا(الحلقة اللأولى).
- من الأكاديميا الى السياسة(الحلقة الثانية).
- الانقلاب الأول في سوريا والمآل(الحلقة الثالثة).

من النشأة إلى الأكاديميا

تعتبر عشيرة البرازية من العشائر الكردية التي كانت تنتشر في جنوب شرق الأناضول، ويرتبط وجودهم في سوريا الوسطى بتسلّم أحد أفرادها (حمو آغا) في مطلع القرن التاسع عشر مقاطعة مصياف التي كانت تمتد من موطن الإسماعيليين (السلمية) حتى جبال العلويين ، وخلفه في ذلك محمد آغا بن باكير آغا بن جمعة بن علي البرازي (1834-1891) ، الذي كان له دوره في قدوم أفراد العشيرة للخدمة والإقامة في المنطقة ، وخاصة في حماة التي أصبح لهم فيه "حارة البرازية". وقد بسط محمد آغا بفضل قواته الأمن في المنطقة وأقام بعض المنشآت التي لا تزال تذكر باسمه، واستفاد من منصبه ليضع يده على الكثير من القرى التي تركها لأولاده وأحفاده الذين عرفوا أيضا بـ "آل باكير". وبعبارة أخرى كان محمد آغا مؤسّس مجد الأسرة البرازية مع أولاده الثلاثة (سليمان وخالد ونجيب) الذين أنجبوا لاحقاً رئيسين للوزراء : حسني البرازي (1895-1975) ومحسن البرازي (1902-1949).

في هذا السياق يعتبر ابنه خالد البرازي (1865-1913) ممثل الجيل الأول من البرازية المتعلّمين الذين ارتقوا ووصلوا إلى أعلى الهرم العثماني. فقد درس في حماة في المدرسة الأميرية وانخرط في الإدارة العثمانية المحلية حتى أصبح رئيساً لبلدية حماة في 1912. وفي السنة ذاتها نجح في الانتخابات لمجلس النواب العثماني (مجلس المبعوثان) وأصبح ممثل حماة في العاصمة استانبول. ولدينا في الأرشيف الشخصي نسخة في اللغة العثمانية للكلمة التي ألقاها في مجلس النواب العثماني بتاريخ 19 حزيران 1912 بمناسبة العدوان الايطالي على ولاية طرابلس الغرب ودعوته إلى دعم صمود المقاومة هناك ضد هذا العدوان.

وحسب الأرشيف الموجود فقد كان النائب خالد البرازي يعبّر عن مشاعر سكان منطقته الانتخابية (حماة)، اذ نعثر على قصيدة لأحد شعراء حماة قالها وهو يودعه في محطة حماة للقطار المتجه إلى استانبول:

أخالد إنما الطليان جاؤوا على أهل المساجد والمعابد
فإما الموت أو صلح شريف ولا تركن لأربـــاب المكائـد

ولكن الموت لم يمهل النائب خالد البرازي. فقد توفي في يوم الأربعاء 31/10/1913 ، وشيّعه الشعراء بقصائد عديدة تشيد بمواقف. ويضم الأرشيف قصائد كثيرة قيلت في رثائه منها قصيدة للشاعر محمد الأسعد مقدّمة إلى "سليمان آغا الباكير وأخوته الأماثل".

وقبل وفاته بتسع سنوات (1902) كان قد ولد له محمد محسن (سيشتهر لاحقاً بمحسن) الذي تابع مسيرة أبيه في التعليم والمناصب إلى أن وصل إلى منصب رئيس الوزراء في 1949.

أكمل محسن تعليمه الابتدائي والإعدادي والثانوي في مدارس حماة العثمانية، ويدل سجل دراسته المحفوظ في الأرشيف على تفوقه في المواد المختلفة. ونظراً لأنه أنهى المدرسة الإعدادية العثمانية (التي كانت تعادل الثانوية بعد الرشدية والابتدائية) في السنة الأخيرة للوجود العثماني فقد استحصل من "المدرسة التجهيزية" في حماة في 1922 على وثيقة تفيد بأنه "أنهى التحصيل الثانوي في حزيران 1334 إلا أن انسحاب الأتراك حال بينه وبين أخذ الشهادة المذكورة". وبهذه الوثيقة المصدقة والمترجمة إلى الفرنسية تمكن من الالتحاق بكلية الحقوق في جامعة ليون ثم إكمال الدكتوراة في الحقوق بجامعة السوربون في باريس في حزيران 1929.

كانت سنوات محسن في فرنسا حافلة بالنشاط الفكري والسياسي، كما سنرى ، ولذلك اختار لأطروحته موضوعاً رائداً : "الاسلام والاشتراكية" الذي نشر في الفرنسية . ولدينا في الأرشيف قصاصات صحف في الفرنسية والعربية تشيد بالقيمة العلمية لهذه الأطروحة. وقد أقامت له الجالية العربية حفلة تكريمية أشادت به وأطروحته باعتباره "أول كاتب من كتاب العرب طرق هذا البحث الاجتماعي من هذه الناحية، وقد أوفاه حقه حتى أنه حازبه تقدير أساتذته وإعجابهم بموضوعه ومناقشتهم فيه".

خلال وجوده في فرنسا (1922-1929) انشغل محسن في النشاط الفكري والسياسي في الوسط العربي والفرنسي، وعبّر عن موهبة مبكرة في الكتابة الأدبية والسياسية. فقد انضم محسن الى "الجمعية السورية العربية" التي تأسست في 1922 ورأسها أولاً حيدر مردم بك ثم محسن البرازي. ويضم الأرشيف القانون الأساسي للجمعية ثم بعض البيانات التي وجّهها محسن البرازي باسم الجمعية لمجلس النواب الفرنسي، أو للصحافة الفرنسية دفاعاً عن حق السوريين في الاستقلال.

وتبدو ميول محسن المبكرة في الوطنية ومعارضة المتاجرة بالدين في مقال مطول كتبه في 31 آب 1928 بالأحرف الأولى من اسمه (م. ب طالب سوري في فرانسه) ونشر في جريدة "الشرق" اللبنانية بعنوان "دعاية الملكيين في الشام ووطنيتهم" موجود في الأرشيف، حيث تبدو فيه ثقافته القانونية والسياسية.

STATUTS DE L'ASSOCIATION SYRIENNE ARABE à PARIS

ART. 1 - Il est fondé à Paris le 17 Avril 1922 une Association sous le titre de "l'Association Syrienne Arabe", ayant son siège social à l'Hôtel des Sociétés Savantes, 28, rue Serpente à Paris.

ART. 2 - Son but est de resserrer les liens de fraternité et de solidarité entre tous les Syriens à Paris, et de travailler pour la réalisation de l'unité nationale et l'indépendance intégrale de la Patrie.

ART. 3 - L'Association comprend tout Syrien qui adhère aux dispositions du présent statut. Tout membre de l'Association ne peut adhérer à un groupement poursuivant un but en contradiction avec l'article 2.

ART. 4 - Les membres sont de deux catégories: membres actifs et membres honoraires.

Les membres actifs sont ceux qui prennent une part effective à l'oeuvre de l'Association tant par leur présence et leur vote que par le paiement d'une cotisation mensuelle qui ne peut être inférieure à 5 francs.

Les membres honoraires sont ceux qui paient une cotisation mensuelle minima de 200 francs.

ART. 5 - Le même titre de membre honoraire pourra être décerné par l'Association sur la proposition du C.E. à toute personne ayant rendu service à l'Association, ou ayant collaboré à l'activité de l'Association pendant deux ans.

ART. 6 - Toute personne désirant faire partie de l'Association doit:

1° - Présenter une demande écrite contresignée par deux membres de l'Association.

2° - Payer un droit d'admission de 10 francs.

ART. 7 - Le C.E. est composé d'un Président, d'un Secrétaire, d'un Trésorier, et de deux membres. Leur mandat dure un an et est indéfiniment renouvelable.

ART. 8 - Compétence et pouvoirs du C.E.

1° - Préparer les ordres du jour.

2° - Exécuter les décisions de l'Association.

3° - Refuser ou accepter les demandes d'admission.

4° - Le C.E. se réunira tous les 15 jours sous la présidence du Président de l'Association. Le Secrétaire de l'Association remplira les fonctions d'un Secrétaire particulier du Comité.

5° - Le C.E. pourra avoir recours à la compétence et à l'activité des membres de l'Association, en les appelant, soit à assister à ses séances particulières,

معهد العالم للدراسات
THE WORLD INSTITUTE
في أسئلة الواقع وإجاباته

الصفحة الأولى من القانون الأساسي لـ" الجمعية السورية العربية" في باريس
تنشر لأول مرة على موقع معهد العالم بالتعاون مع د. محمد م. الأرناؤوط

في هذا المقال ينطلق محسن من أنه "لا غرابة في أن يكون في أمة ما أحزاب مختلفة، يسعى كل منها لتأييد شكل من الحكم مباين لما يؤيده الآخر، وليس لاختلاف كهذا من ضرر عظيم إذا كانت الأمة مستقلة استقلالاً حقيقياً، إذا أن أشكال حكم المعروفة الآن وأهمها الجمهورية والملكية الدستورية في البلاد المستقلة" ، ولكنه يصل إلى أن "الجدل يتوسّع نطاقه حينما تكون الأمة غير طليقة، لا تزال في عهد جهادها للوصول إلى استقلالها وهذا شأن أمتنا السورية اليوم". هنا يوضح أن "الوطنيين السوريين متفقون من حيث الغاية الأولى وهي الاستقلال، أما شكل الحكم فهو في حقيقة الأمر وسيلة بجانب المثل الأعلى مادمنا غير مستقلين" . ومن هنا رأي الوطنيون في سورية بمناسبة الدعوة إلى تأسيس الجمعية التأسيسية في 1928 في النظام الجمهوري "أضمن لتحقيق الغاية، ولذلك قام "الأحرار في مشروع دستور البلاد بتأييدهم الجمهورية".

ولكن بعض أصحاب المصالح الخاصة دعوا إلى النظام الملكي آنذاك، وهو لا ينكره محسن البرازي المتحمس للنظام الجمهوري "على بعض أخواننا أن يكون لهم رأي واجتهاد غير رأينا واجتهادنا". ولكن البرازي يأخذ على هؤلاء متاجرتهم بالدين بزعمهم أن "الإسلام وهو دين الأكثرية لايتفق مع الحكم الجمهوري، وهو قول لا يفتري به إلا الجاهل" ، واستعانتهم بفرنسا لأجل ذلك. ولذلك يعترف البرازي أن مشرعي الدستور السوري الجديد "اضطروا لأن ينصّوا على وجوب إسلام رئيس الدولة" بسبب "هذه الدعاية المؤسفة تحت ستار الدين". ويتوجه البرازي في نهاية القول إلى المتاجرين بالدين قائلا "ليس لكم ما دمتم تدّعون الوطنية أن تطلبوا من دولة أجنبية إرغام سورية على قبول ملكيتكم".

وبعد أسابيع من عودته إلى سوريا عُيّن البرازي معيداً في معهد الحقوق في الجامعة السورية (التي تأسست بهذا الاسم في 1923 وضمّت آنذاك فقط الطب والحقوق). ولدينا في الأرشيف قرار تعيينه بتوقيع وزير المعارف محمد كرد علي في 5/11/1929 ، حيث بدأ بتدريس القانون الروماني ومقارنة الحقوق المدنية. كما نعثر في الأرشيف على قرار رئيس مجلس الوزراء محمد جميل الألشي في 3/3/1943 بتعيينه في كرسي الحقوق الأساسية وتاريخ الحقوق "الذي شغر بعودة المسيو استيف إلى وطنه".

في هذا المجال الأكاديمي اشتهر محسن البرازي كأستاذ ناجح ومؤلف للكتب المرجعية مثل "دروس في الفقه الروماني" و "دروس في الفقه المدني الفرنسي" و "محاضرات في الحقوق الرومانية" و "محاضرات في الحقوق المدنية الفرنسية". ولدينا في الأرشيف مسودة كتاب لم يكمله (وصل فيه إلى بداية الفصل الرابع) بعنوان "الشرع الدستوري" أو القانون الدستوري بلغة اليوم، وهو ما يستحق النشر بطبيعة الحال لقيمته التاريخية. ويلاحظ هنا أن البرازي كان يؤلف في مواضيع مستجدة بالنسبة

للثقافة القانونية والسياسية الموجودة في سوريا، ولذلك نجد في المخطوطة بعض المصطلحات التي يضع الأصل الفرنسي لها إلى أن يعتمدها أو يجد بديلاً أفضل لها.

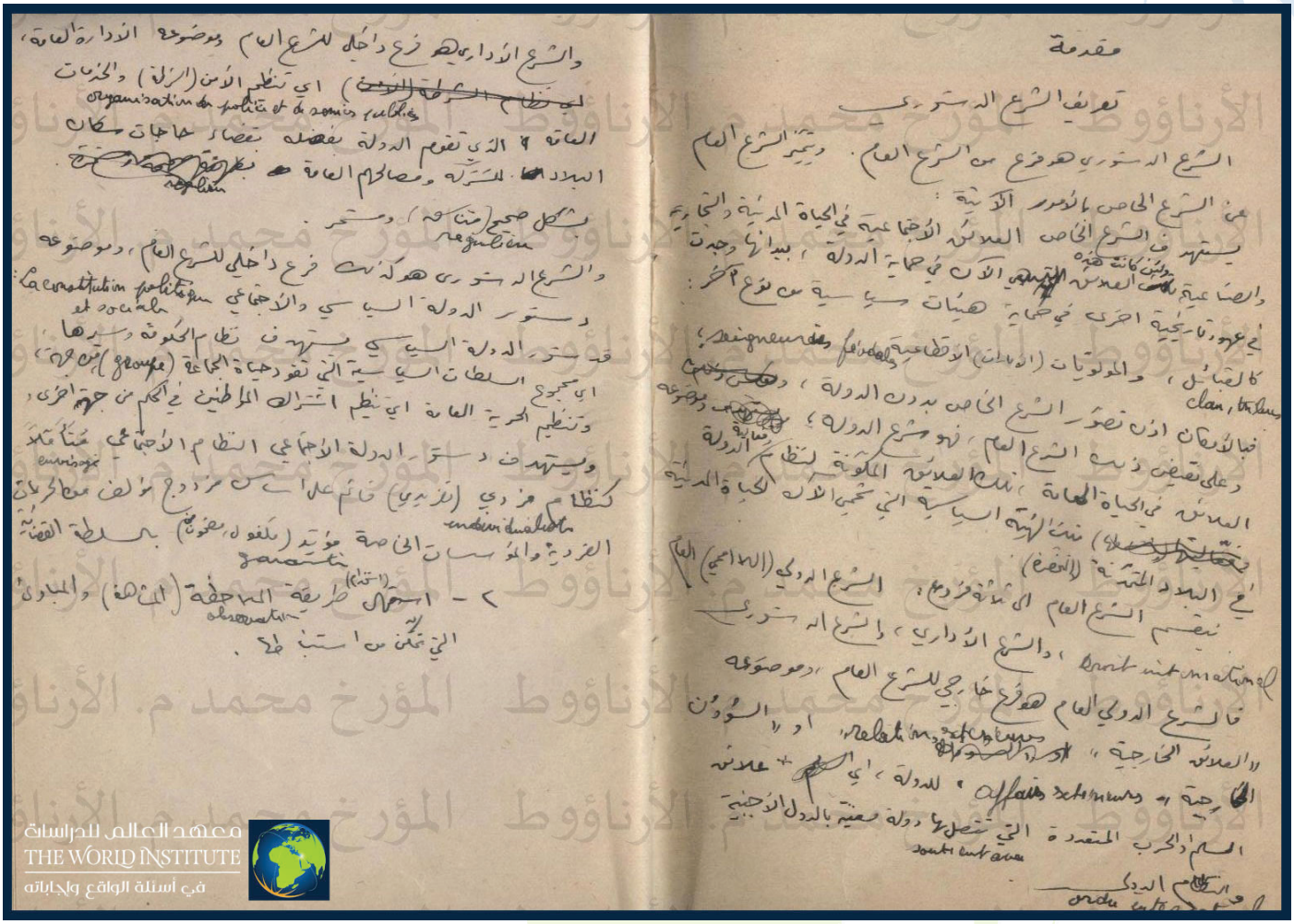

مقدمة مخطوطة كتاب "الشرع العام / تنشر لأول مرة على موقع معهد العالم بالتعاون مع د. محمد م. الأرناؤوط

في مقدمة هذا الكتاب يميز المؤلف بين "الشرع العام" و"الشرع الخاص" حيث يتناول "الشرع الخاص العلائق الاجتماعية في الحياة المدنية والتجارية والصناعية، ولئن كانت هذه العلائق الآن في حماية الدولة بيد أنها وجدت في عهود تاريخية أخرى في حماية هيئات سياسية من نوع آخر كالقبائل والإمارات الإقطاعية". و"على نقيض ذلك الشرع العام ، فهو شرع الدولة ، وموضوعه العلائق في الحياة العامة ، تلك العلائق المكونة لنظام وفعالية الدولة ، تلك الهيئة السياسية التي تحمي الآن الحياة المدنية في البلاد المتمدنة (المتحضرة)" .

في غضون ذلك دخل محسن البرازي مجالين مختلفين: المحاماة والسياسة.

فنظراً لكونه قد درس القانون في جامعة ليون وحاز على الدكتوراة من جامعة السوربون، فقد تقدم ليحصل على الإجازة أو رخصة العمل في المحاماة. ولدينا في الأرشيف قراراً موقعاً من وزير العدلية ومصدق من رئيس الدولة تاج الدين الحسيني

في 12/12/1934 لإجازته "بتعاطي مهنة المحاماة والمرافعة أمام جميع المحاكم الشرعية والنظامية".

ومن ناحية الأخرى فقد بقيت الخلفية الفكرية السياسية، التي برزت خلال دراسته في فرنسا، حاضرةً لدى محسن البرازي مع توسعها الان في المجال العربي. فقد شارك البرازي في تأسيس "عصبة العمل القومي" مع مجموعة من الشخصيات المعروفة (قسطنطين زريق وزكي الأرسوزي وعبد الرزاق الدندشي وصبري العسلي وجورج طعمة وجلال السيد وغيرهم) في المؤتمر الذي عقد في بلدة قرنايل بلبنان في 24 آب 1933. وقد أسست هذه العصبة فروعاً لها في الأقطار العربية المجاورة، ونادت بالعمل على استقلال الدول العربية ووحدتها. كما تعاونت العصبة مع حزب "الكتلة الوطنية" الذي كان قد تأسس آنذاك في سوريا ، ولكن أعضاؤها تفرقوا فيما بعد لينضموا إلى أحزاب موجودة (الكتلة الوطنية الخ) أو جديدة (حزب البعث الخ).

فئة: إنسانيات.
تاريخ النشر: 12-7-2017
رابط المادة: معهد العالم للدراسات

مواد أخرى لـ محمد م. الأرناؤوط

- من "سوريا الشمالية" إلى "سوريا الجنوبية": مسؤولية النخبة السياسية عما حدث في لواء اسكندرون وفلسطين (3-3)
- من "سوريا الشمالية" إلى "سوريا الجنوبية": مسؤولية النخبة السياسية عما حدث في لواء اسكندرون وفلسطين (3-2)
- من "سوريا الشمالية" إلى "سوريا الجنوبية": مسؤولية النخبة السياسية عما حدث في لواء اسكندرون وفلسطين (3-1)
- "الجمهورية الثانية": تركيا تسترد مكوّنات العثمانية شرقاً وغرباً
- تقرير كامبل – بنرمان: أسطورة لاتزال حيّة عند النخبة السياسية العربية بعد 110 سنوات

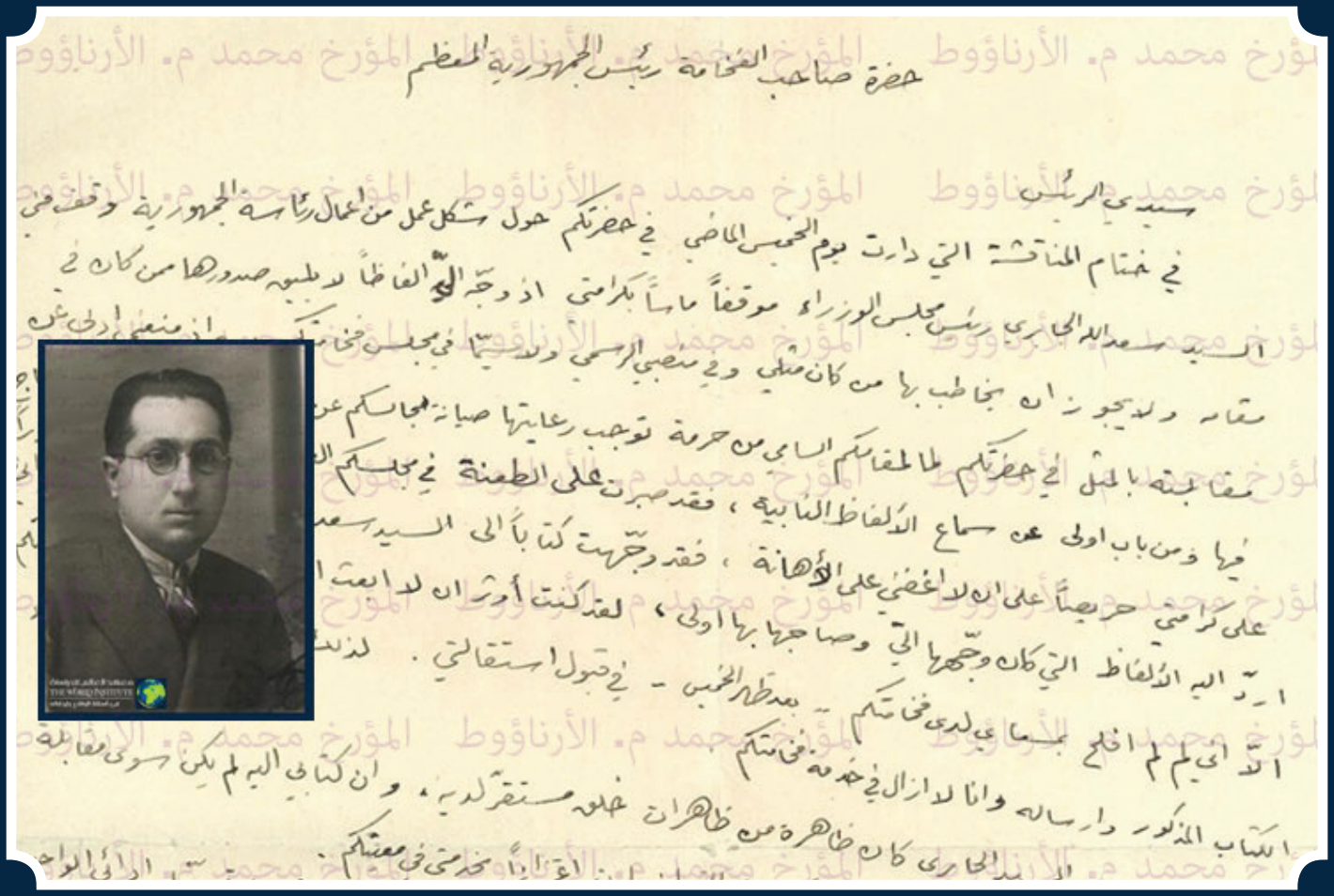

من الأرشيف الشخصي لمحسن البرازي (١٩٠٢-١٩٤٩):

من الأكاديميا إلى رئيس حكومة الانقلاب العسكري الأول في سوريا (٢-٣)

إعداد: محمد م. الأرناؤوط.

مؤرخ كوسوفي / سوري ، اشتغل في جامعة بريشتينا وفي عدد من الجامعات الأردنية (١٩٧٤-٢٠١٧) . يشتغل في تاريخ بلاد الشام والبلقان خلال الحكم العثماني والعلاقات العربية- البلقانية . من مؤلفاته «معطيات عن دمشق وبلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر» و «دراسات في بلاد الشام في القرن السادس عشر» و «دراسات حول الحكومة/ الدولة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠» و «ودراسات في الصلات العربية – البلقانية في التاريخ الوسيط والحديث» و«البلقان من الشرق إلى الاستشراق» الخ .

معهد العالم للدراسات
في أسئلة الواقع وإجاباته
THE WORLD INSTITUTE

www.alaalam.org

تعود أصول أسرة البرازي (ذات الجذور الكردية) إلى جنوب شرق الأناضول وأصبحت في العقود الأخيرة للحكم العثماني من أكبر الأسر الاقطاعية في سوريا الوسطى (حماة) ومن الأسر التي برزت بقوة في الحياة السياسية الجديدة لسورية منذ 1918 (الحكومة العربية والانتداب ثم الاستقلال) على اختلاف توجهات الشخصيات البارزة فيها التي جمعت بين التقليدية والحداثة، بين القومية والوطنية، بين التعاون مع الانتداب والنشاط ضده، بين التعاون مع الانقلاب العسكري الأول لحسني الزعيم في 1949 وبين رفضه. وإذ كانت هناك من مفارقة مُرّة في 14 آب 1949 فهي تتمثل في وجود رئيس الحكومة السابق حسني البرازي في سجن المزة ووجود ابن عمّه محسن البرازي رئيساً للحكومة، حيث تم في ذلك اليوم إعدام الثاني بالقرب من سجن المزة وخروج الأول من السجن مع نجاح الانقلاب الثاني الذي قاده سامي الحناوي.

وبالمقارنة مع الشخصيات الأخرى في هذه الأسرة كان محسن البرازي الأكثر ثروةً وثقافة والأعلى شهادةً (دكتوراة في الحقوق من جامعة السوربون في 1929) ومناصب (أستاذ في معهد الحقوق بجامعة دمشق ثم وزير معارف ووزير داخلية ورئيس وزراء الخ)، ولكنه يمثل المصير الأكثر درامية بالنسبة للأسرة. فقد برز محسن البرازي ناشطاً عروبياً خلال دراسته في باريس 1922-1929 فترأس "الجمعية السورية العربية" في باريس وكتب بالفرنسية والعربية مطالباً بإنهاء الانتداب. وشارك في 1933 في مؤتمر قرنايل في لبنان لتأسيس "عصبة العمل القومي"، وهي الفترة التي أصبح فيها أكاديمياً معروفاً بعمله في معهد الحقوق ومؤلفاته في القانون، ولكن السياسة اجتذبته منذ 1941 ليصبح وزيرا للمعارف في حكومة خالد العظم الأولى ويتابع صعوده إلى أن أصبح رئيسا للوزراء في 1949.

وعلى الرغم من أهمية هذه الشخصية في الحياة الأكاديمية والسياسية في سوريا خلال الربع الثاني للقرن العشرين إلا أنها بقيت مغبونة وشبه مجهولة لاعتبارات كثيرة. ومن هنا يفيد الآن اكتشاف الأرشيف الشخصي لمحسن البرازي في الكشف عن جوانب جديدة لهذه الشخصية التي تستحق أكثر من ذلك، مع الأمل أن تكون هذه المادة المنشورة على ثلاث حلقات نواة لكتاب عنه.

٢- من الأكاديميا إلى السياسة
خلال عمله في معهد الحقوق بالجامعة السورية اكتسب محسن البرازي سمعة أكاديمية بحكم تخرّجه من جامعة السوربون وتدريسه لعديد من المواد ومؤلفاته الرائدة عن تلك المواد ("الفقه المدني الفرنسي" و"الحقوق المدنية الفرنسية" الخ) التي كانت تمثل مرجعية في اللغة العربية في تلك الفترة ، التي كانت تناقش فيها المفاوضات مع فرنسا والمعاهدة التي يفترض أن تحلّ محل الانتداب الفرنسي ، ومصير لواء الاسكندرون عبر حق تقرير المصير وصولا إلى الاستفتاء في الفترة (1936-1938) التي كان فيها ابن عمه حسني البرازي محافظاً على اللواء.

أما عن علاقة محسن البرازي بالسياسة فقد كانت متدرجة. فقد كان كما رأينا من المشاركين البارزين في "الجمعية السورية العربية" بباريس 1922-1929 وكان خلال رئاسته لها يلتقي النواب ويكتب للبرلمان الفرنسي عن حقوق السوريين بالحرية والاستقلال. وبعد عودته إلى سورية برز ضمن المشاركين في المؤتمر التأسيسي لـ "عصبة العمل القومي" في قرنايل بلبنان عام 1933.

ولكن المشاركة السياسية له بمعنى المشاركة في الحكومات السورية تأخرت حتى 1941 حين شكّل خالد العظم حكومته الأولى (4 نيسان/أبريل 21- أيلول/سبتمبر1941) التي دخل فيها د. محسن البرازي وزيراً للمعارف. وبحكم خلفيته الأكاديمية وعمله في التعليم كانت هذه الحقيبة الوزارية الأولى غير بعيدة عن طبيعته وسمعته مع أنها لم تستمر سوى خمسة أشهر تقريبا.

كانت سنة 1941 مهمة بالنسبة للتاريخ السوري المعاصر كما هو معروف. ففي مطلع حزيران من تلك السنة قام الحلفاء (بريطانيا و"فرنسا الحرة") بالهجوم على سوريا لانتزاعها من القوات الفرنسية الموالية لألمانيا النازية، التي استسلمت في 18/6/1941. ومع وصول ممثل "فرنسا الحرة" الجنرال كاترو إلى دمشق أعلن في 20/7/1941 عن أن الوقت قد حان للاعتراف باستقلال سوريا بالاتفاق مع النخبة السياسية السورية. وفي هذا السياق أعيد العمل بالدستور السوري المجمّد واختير تاج الدين الحسني رئيساً للدولة في 12/9/1941، وجرى في 28/9/1941 احتفال كبير بإعلان استقلال سوريا في دار البلدية بالمرجة، وهو المكان الذي جرى فيه إعلان استقلال "المملكة السورية" في 8 آذار/ مارس 1920. وقد سارعت بريطانيا ومصر إلى الاعتراف بسورية المستقلة، وبقيت

بريطانيا تضغط على حليفتها "فرنسا الحرة" لإجراء انتخابات برلمانية، وهو ما تمّ في عام 1943 بعد الوفاة المفاجئة للرئيس تاج الدين الحسني. ونظراً لأن "الكتلة الوطنية" حققت فوزاً كبيراً في هذه الانتخابات فقد فتح ذلك الطريق لانتخاب مرشحها شكري القوتلي (1891-1967) رئيساً لـ "الجمهورية السورية" في 17/8/1943.

وإلى تلك السنة تعود النقلة الحقيقية للبرازي من الأكاديميا إلى السياسة بحكم العلاقة الوثيقة التي جمعته مع الرئيس القوتلي (وهو من أصل كردي أيضاً). فقد نقله القوتلي الى جانبه في القصر الجمهوري خلال 1943-1947، حيث عمل مستشاراً قانونياً وأميناً عاماً للقصر ومبعوثاً خاصاً لرئيس الجمهورية إلى الدول العربية، حيث كان يحمّله رسائل خاصة إلى الملك فاروق والملك عبد العزيز آل سعود في الفترة التي أخذ يتشكل فيها المحوران الجديدان: المحور الهاشمي (العراق والأردن) مع مشاريعه التي تشمل المنطقة (مشروع الهلال الخصيب ومشروع سوريا الكبرى) والمحور المعادي لذلك الذي أصبح يضم سوريا ومصر والسعودية. ومن الواضح هنا أن الثنائي القوتلي- البرازي كانا يمثلان التيار المعادي للمحور الهاشمي داخل النخبة السورية، التي وجد فيها من يتعاطف مع المحور الهاشمي ومشاريعه بمن فيهم ابن عمه حسني البرازي.

وبحكم موهبته في اللغة والأدب، وهو ما يستحق دراسة خاصة، فقد أصبح البرازي كاتب خطابات القوتلي في تلك الفترة العصيبة التي كان فيها التوتر سيّد الموقف سواء مع فرنسا أو مع العراق والأردن. ومن تلك الخطابات المهمة في الأرشيف لدينا مسودة الخطاب الذي ألقاه القوتلي في أول احتفال جرى بمناسبة جلاء القوات الفرنسية عن سوريا في 17 نيسان/ أبريل 1947، حيث تبدو في الصفحة الأولى (من أصل 18 صفحة) المنشورة هنا بعض الرتوشات التي أدخلت والتي تحمل مغزاها.

ومن سنوات القصر الجمهوري لدينا في الأرشيف وثيقة مهمة تنشر هنا لأول مرة ألا وهي استقالة البرازي المكتوبة بخط يده بعد خلافه مع رئيس الوزراء سعد الدين الجابري (1891-1948). ومن الملاحظ هنا أن لدينا أكثر من مسودة للاستقالة، حيث كان البرازي يتأنى في اختيار الألفاظ المناسبة، ثم انتهى الأمر إلى تقديم استقالتين: واحدة موجزة من ثلاثة سطور يدّعي فيها أن الاستقالة هي بسبب "الحالة الصحية"، وأخرى مطولة يشرح فيها الأسباب الحقيقة

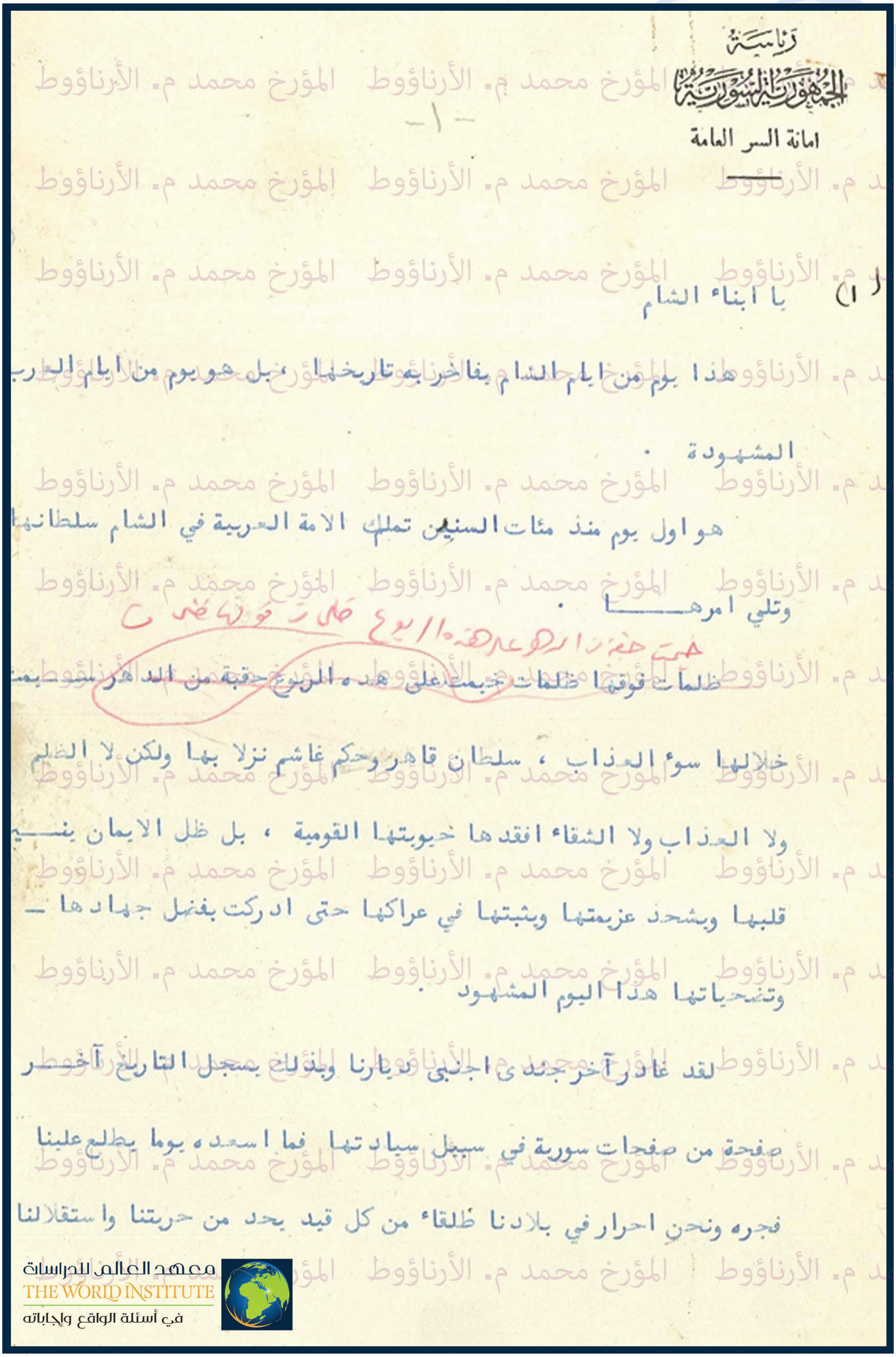
رئاسية
الجمهورية السورية
امانة السر العامة

-١-

١) يا ابناء الشام

هذا يوم من ايام الشام يفاخر به تاريخها ، بل هو يوم من ايام العرب المشهودة .

هو اول يوم منذ مئات السنين تملك الامة العربية في الشام سلطانها وتلي امرها .

ظلمات فوقها ظلمات جثمت على هذه الربوع حقبة من الدهر سومتها خلالها سوء العذاب ، سلطان قاهر وحكم غاشم نزلا بها ولكن لا الظلم ولا العذاب ولا الشقاء افقدها حيويتها القومية ، بل ظل الايمان ينبض قلبها ويشحذ عزيمتها ويثبتها في عراكها حتى ادركت بفضل جهادها — وتضحياتها هذا اليوم المشهود .

لقد غادر آخر جندي اجنبي ديارنا وبذلك يسجل التاريخ آخر صفحة من صفحات سورية في سبيل سيادتها فما اسعده يوما يطلع علينا فجره ونحن احرار في بلادنا طلقاء من كل قيد يحد من حريتنا واستقلالنا

المؤرخ محمد م. الأرناؤوط

الصفحة الأولى من مسودة خطاب القوتلي بأول احتفال للجلاء،
تنشر لأول مرة على موقع معهد العالم للدراسات بالتعاون مع د. محمد م. الأرناؤوط

التي أرّخها في 7/10/1945. ومن الواضح هنا أن سبب الاستقالة كان اللقاء الذي جرى قبل ذلك التاريخ بعدة أيام ومع القوتلي والجابري والبرازي، حيث وجّه الجابري ألفاظاً مستفزة للبرازي اعتبرها ماسة بكرامته لأنه "لا يجوز أن يخاطب بها من كان مثلي وفي منصبي الرسمي ولاسيما في مجلس فخامتكم". ومع أنه صبر على "الطعنة" في حضور الرئيس وفشل بعد خروج الجابري في إقناع القوتلي بقبول استقالته فقد رأى أن يكتب للجابري عبارات مماثله لما تفوه به، وأعلم الرئيس القوتلي بذلك وترك له أن يعلن الاستقالة لـ "أسباب صحية" مع استعداده لقبول أي منصب آخر يراه القوتلي مناسباً له.

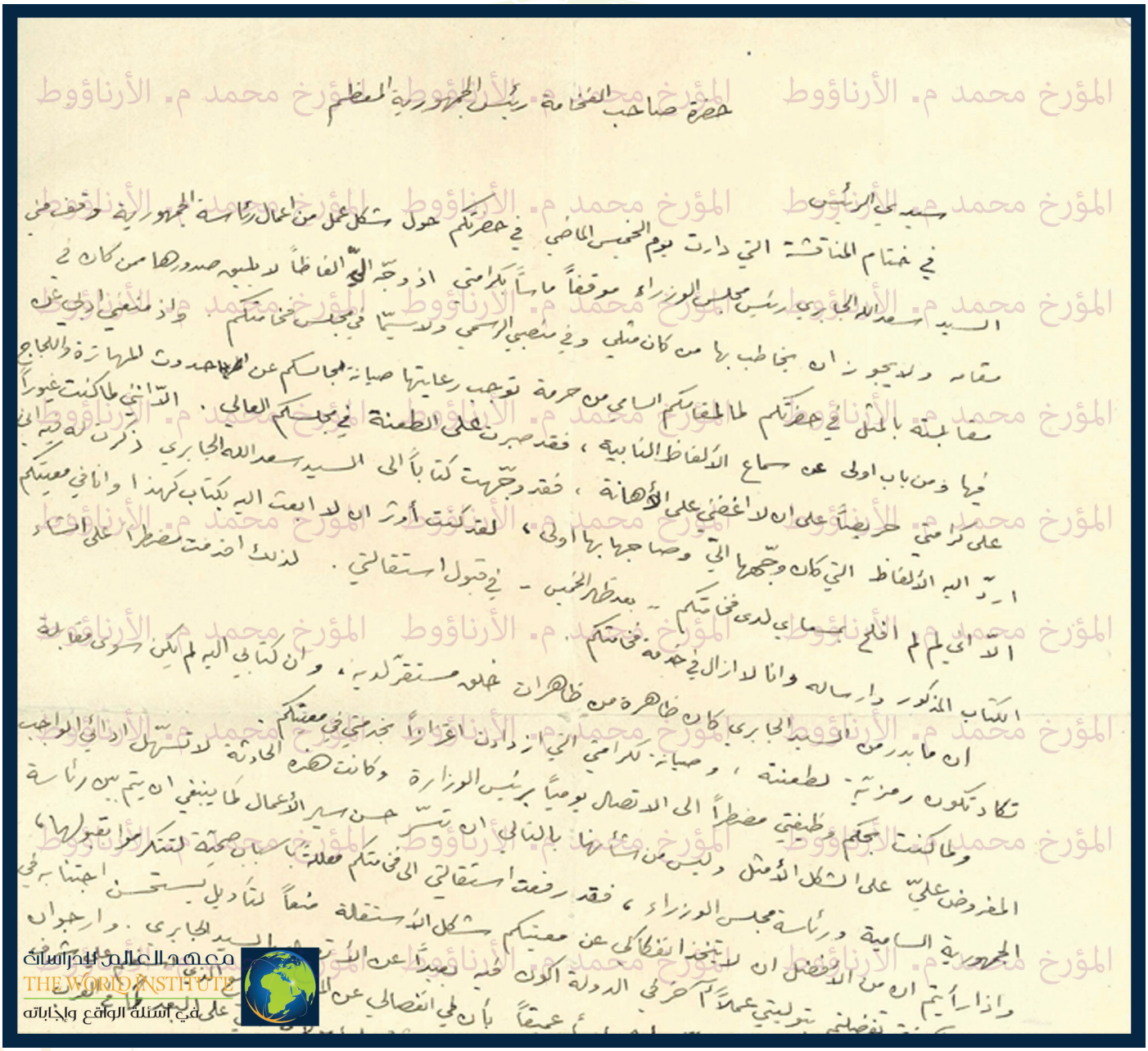

استقالة البرازي بخط يده الى الرئيس القوتلي،
وتنشر لأول مرة على موقع معهد العالم للدراسات بالتعاون مع د. محمد م. الأرناؤوط

ولكن هذا المنصب الجديد كان مفاجئا. إذ تم اختيار البرازي وزيراً للداخلية في حكومة جميل مردم بك (1894-1960) التي استمرت من 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1947 إلى 19 آب / أغسطس 1948. ومن هذه الفترة بالذات لدينا وثائق مهمة في الأرشيف. فقد كانت تصل للوزير في مغلفات خاصة موجودة في الأرشيف تقارير المخبرين سواء من داخل سوريا أو من الدول العربية المجاورة، ويبدو أن الوزير كان يأخذ نسخة منها (النسخة الثانية للتقارير المطبوعة على الانديغو) في ذلك الوقت.

وواضح من هذه التقارير أن عمل الوزارة كان يركز على متابعة أحزاب بعينها في سوريا (حزب البعث الخ) وعلى أوضاع السلطة والمعارضة في العراق والأردن بحكم الخلاف بين المحورين المذكورين الذي وصل إلى ذروته خلال 1947-1948. ومن هذه الوثائق أو تقارير المخبرين لدينا واحدة بعنوان "الموظفون المنتسبين لحزب البعث بحمص" التي يرد فيها اسم شاكر الفحام (1921-2008)، الذي أصبح لاحقاً مثل البرازي سفيراً ثم وزيراً للتعليم.

ومما يلاحظ أيضاً أن الاهتمام كان كبيراً بالوضع الداخلي للأردن بسبب التوتر بين البلدين الذي وصل إلى ذروته آنذاك، وبالتحديد عن أحوال النخبة المحيطة بالملك عبد الله بن الحسين (1882-1951) وما بينها من اختلاف وسعي كل شخص إلى التخلص من الآخر ونشر بيانات كاذبة وتحقيقات عن فضائح تمس بعض أفراد هذه النخبة، وعلاقة كل هؤلاء مع بريطانيا وتحرك الضباط الانكليز والقوات العسكرية الخ. ومن ذلك لدينا تقرير بتاريخ 20/12/1947 عن الخلاف المتنامي بين وزير المالية سليمان النابلسي ورئيس الوزراء سمير الرفاعي، وقيام الرفاعي وأخوته بالإيعاز لأعوانهم بنشر نداء "موقع بإمضاء الرأي العام" يتضمن اتهامات للنابلسي بأنه نهب أموال الأمة ويعمل ضد مصلحة الملك ورئيس الحكومة، وأرسل هذا "النداء المصطنع" إلى الملك وكبار رجال الدولة والشعب في البريد. وينتهي كاتب التقرير إلى أن الملك سيقوم تقريباً بتعديل وزاري يخرج فيه النابلسي من الحكومة، وهو ما حصل لاحقاً.

ومن هذه التقارير لدينا أيضاً واحداً يحمل الكود الخاص بكاتبه (رقم 381) ويعود إلى تاريخ 20/12/1947، اذ يرد فيه أن "قيادة القوات العسكرية البريطانية ومشتقاتها في فلسطين والأردن تبذل جميع الجهود للوقوف على حركات التطوع والتدريب العسكري في سوريا ولبنان ولاسيما في معسكر قطنا

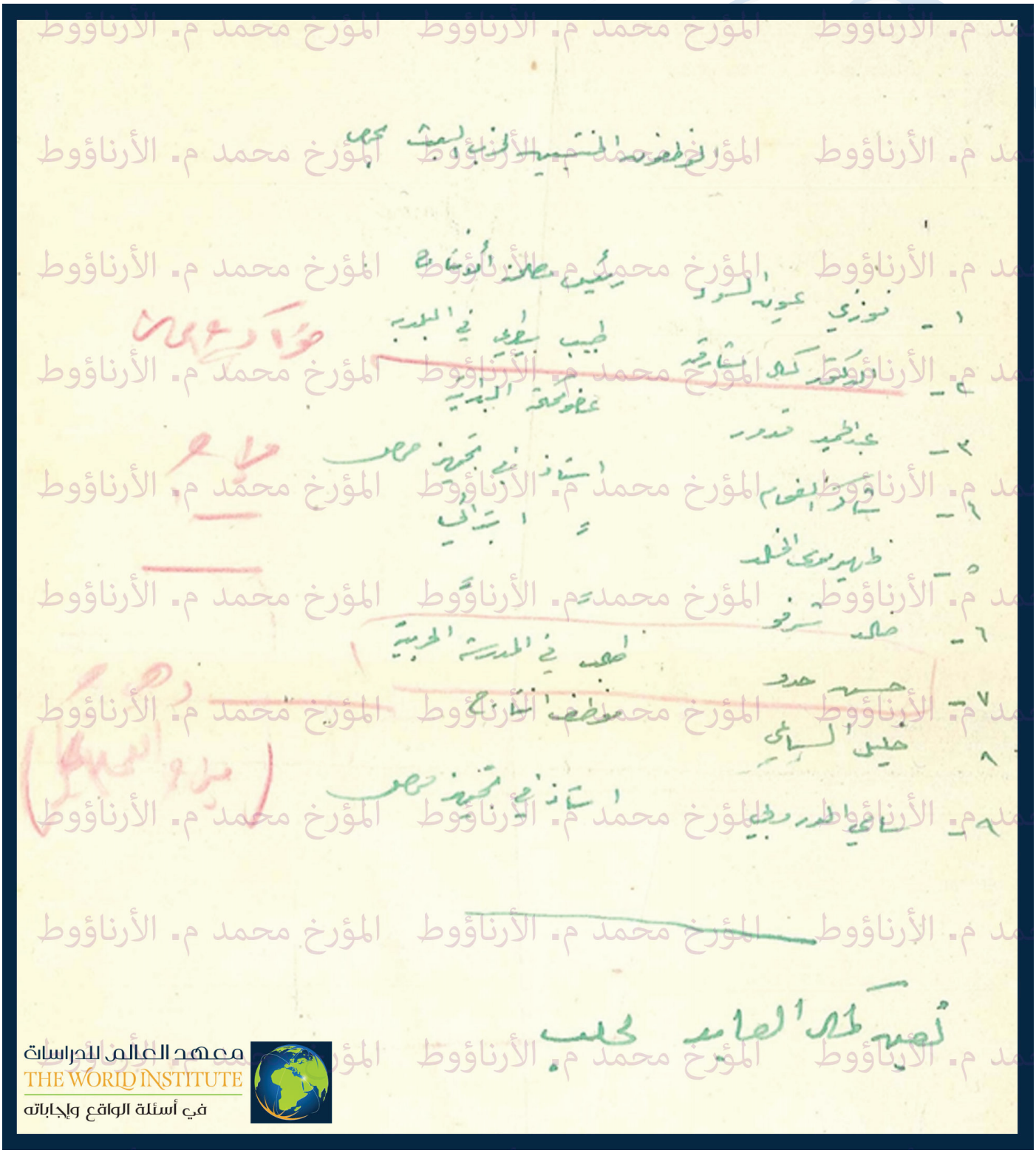

من التقارير المرفوعة إلى وزير الداخلية محسن البرازي في عام 1947،
وينشر لأول مرة على موقع معهد العالم للدراسات بالتعاون مع د. محمد. م الأرناؤوط

ودرجة الاعتناء بتسليح المتطوعين والمتدربين. وقد علمتُ أن هذه القيادة تتفنّن في إرسال الجواسيس إلى سوريا ولبنان لهذا الغرض، فمنهم من يحضر بألبسة ملكية (أي مدنية – م. الأرناؤوط) باسم شراء السلاح أو التطوع ليتسنى له الوصول إلى معسكرات التدريب".

ولكن البرازي خرج من هذه الحكومة ليعود بعد أيام في الحكومة الجديدة لجميل مردم بك (23 آب/أغسطس – 2 كانون الأول/ديسمبر 1948) في منصب مناسب أكثر ألا وهو وزير الخارجية، وخاصة في تلك الفترة التي أعقبت هزيمة دول الجامعة العربية في حرب 1948. فقد شارك البرازي آنذاك في اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التي تضمنت تجليات الخلاف بين المحورين المذكورين في المنطقة، حيث قام المحور المعادي للهاشميين آنذاك بدعم إعلان "حكومة عموم فلسطين" في أيلول / سبتمبر 1948 برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي (1883-1963)، التي أعلنت استقلال فلسطين في 1/10/1948 في غزة، وذلك لمناكفة أو معارضة الملك عبد الله لضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن.

ولكن هزيمة 1948 أخذت تنعكس الان على سوريا بشكل متزايد ضمن الاتهامات المتبادلة بين السياسيين والعسكريين سواء في المجالس الخاصة وحتى في البرلمان. وفي مسعى من الرئيس القوتلي لاحتواء الموقف قام بتكليف السياسي المخضرم خالد العظم بتأليف حكومة جديدة في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1948. ونظراً لأن العظم أخذ أيضاً وزارة الخارجية فقد أوكلت إلى البرازي وزارة المعارف التي بدأ بها حياته السياسية في 1941. ولكن هذه الوزارة لم تكن مريحة آنذاك نظراً لمشاركة طلاب الجامعة وتلاميذ المدارس الثانوية في المظاهرات، تحت تأثير حزب البعث الذي برز بقوة آنذاك، ضد المسؤولين عن هزيمة 1948 من المدنيين والعسكريين.

ولكن هذه الحكومة تحت ضغط الأحداث لم تعمّر طويلا، اذ أنها سقطت مع الانقلاب العسكري الأول في سوريا الذي قاده العميد حسني الزعيم (1897-1949) في 30 آذار/ مارس 1949. ولم تكن المفاجأة في الانقلاب الأول فقط الذي عمل فوراً على إرغام رئيس الجمهورية القوتلي ورئيس الحكومة خالد العظم على الاستقالة، بقدر ما كانت أيضا في قبول البرازي (المعروف بصلته الوثيقة بالرئيس القوتلي) التعاون مع قائد الانقلاب حسني الزعيم (وهو من أصل كردي أيضاً) لتعويم الانقلاب العسكري على الشرعية الدستورية محلياً وعربياً، حيث تولى رئاسة الحكومة بعد أن تولى الزعيم رئاسة الجمهورية.

فئة: إنسانيات.

تاريخ النشر: 14-8-2017

رابط المادة: معهد العالم للدراسات

الى مديرية الشرطة والامن العام

علمنا ان وزير العراق المفوض في بيروت يقوم بنشاط سياسي مع حسني البرازي وبعض رجالات
لبنانية • وقد باشر بدفع الاموال اللازمة لبعض الصحف اللبنانية كالرواد والزمان لتشويه سمعة العهد
الحاضر في سوريا • ويتردد حسني البرازي على السيد سهيل السيد صاحب الد
الذي يقوم بدعاية واسعة ضد الوضع الحاضر بسوريا • وان لسهيل والبرازي رسولا
يتردد الى دمشق وحلب ومنها لبيروت يحمل معه رسائل خاصة من معارضي الوضع
الى سهيل • وهذا بدوره يسلمها الى حسني البرازي+
للاطلاع والتحقيق من صحة هذه المعلومات واعلامنا •

دمشق في : ٩/ ٧/ ١٩٤٩

رئيس اركان الجيش والقوى

اللواء عبد الله عطفة

(التوقيع)

من الأرشيف الشخصي لمحسن البرازي (١٩٠٢-١٩٤٩):

من الأكاديميا إلى رئيس حكومة الانقلاب العسكري الأول في سوريا (٣-٣)

إعداد: محمد م. الأرناؤوط.

مؤرخ كوسوفي / سوري ، اشتغل في جامعة بريشتينا وفي عدد من الجامعات الأردنية (١٩٧٤-٢٠١٧) . يشتغل في تاريخ بلاد الشام والبلقان خلال الحكم العثماني والعلاقات العربية- البلقانية . من مؤلفاته «معطيات عن دمشق وبلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر» و «دراسات في بلاد الشام في القرن السادس عشر» و «دراسات حول الحكومة/ الدولة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠» و «ودراسات في الصلات العربية – البلقانية في التاريخ الوسيط والحديث» و«البلقان من الشرق إلى الاستشراق» الخ.

معهد العالم للدراسات
في أسئلة الواقع وإجاباته
THE WORLD INSTITUTE

www.alaalam.org

تعود أصول أسرة البرازي (ذات الجذور الكردية) إلى جنوب شرق الأناضول، وقد أصبحت في العقود الأخيرة للحكم العثماني من أكبر الأسر الإقطاعية في سوريا الوسطى (حماة)، ومن الأسر التي برزت بقوة في الحياة السياسية الجديدة لسورية منذ 1918 (الحكومة العربية والانتداب ثم الاستقلال) على اختلاف توجهات الشخصيات البارزة فيها التي جمعت بين التقليدية والحداثة ، بين القومية والوطنية ، بين التعاون مع الانتداب والنشاط ضده ، بين التعاون مع الانقلاب العسكري الأول لحسني الزعيم في 1949 وبين رفضه. وإذ كانت هناك من مفارقة مُرّة في 14 آب 1949 فهي تتمثل في وجود رئيس الحكومة السابق حسني البرازي في سجن المزة ووجود ابن عمّه محسن البرازي رئيسا للحكومة، حيث تم في ذلك اليوم إعدام الثاني بالقرب من سجن المزة وخروج الأول من السجن مع نجاح الانقلاب الثاني الذي قاده سامي الحناوي .

وبالمقارنة مع الشخصيات الأخرى في هذه الأسرة، كان محسن البرازي الأكثر ثروة وثقافةً والأعلى شهادةً (دكتوراة في الحقوق من جامعة السوربون في 1929) ومناصب (أستاذ في معهد الحقوق بجامعة دمشق ثم وزير معارف ووزير داخلية ورئيس وزراء الخ)، ولكنه يمثل المصير الأكثر درامية بالنسبة للأسرة. فقد برز محسن البرازي ناشطاً عروبياً خلال دراسته في باريس 1922-1929 فترأس "الجمعية السورية العربية" في باريس وكتب بالفرنسية والعربية مطالباً بإنهاء الانتداب، كما شارك في 1933 بمؤتمر قرنايل في لبنان لتأسيس "عصبة العمل القومي"، وهي الفترة التي أصبح فيها أكاديمياً معروفاً بعمله في معهد الحقوق ومؤلفاته في القانون، ولكن السياسة اجتذبته منذ 1941 ليصبح وزيرا للمعارف في حكومة خالد العظم الأولى ويتابع صعوده إلى أن أصبح رئيساً للوزراء في 1949 .

وعلى الرغم من أهمية هذه الشخصية في الحياة الأكاديمية والسياسية في سوريا خلال الربع الثاني للقرن العشرين، إلا أنها بقيت مغبونة وشبه مجهولة لاعتبارات كثيرة . ومن هنا تأتي أهمية البحث في الأرشيف الشخصي لمحسن البرازي للكشف عن جوانب جديدة لهذه الشخصية التي تستحق أكثر من ذلك، مع الأمل أن تكون هذه المادة المنشورة على ثلاث حلقات نواةً لكتاب عنه .

٣- من الانقلاب العسكري الأول إلى الانقلاب الثاني

على الرغم من الشهور المحدودة لهذه الفترة (30 آذار/مارس – 14 آب/أغسطس 1949) إلا أنها كانت مهمة جداً للشرق الأوسط وسوريا ومحسن البرازي ، الذي برز فيها بسرعة وصولاً إلى تشكيله لأول وآخر حكومة، وانتهاءً بمقتله العنيف في صباح الانقلاب الثاني.

فقد جاء الانقلاب نتيجة لتفاعلات حرب 1948 ونتيجة للتنافس الأوربي- الأمريكي على النفوذ في سوريا بعد اكتشافات النفط الجديدة في الخليج والعراق والحاجة

إلى نقله إلى شاطىء المتوسط عبر سوريا ، كما حرك المحورين المتنافسين في المنطقة العربية (المحور الهاشمي والمحور المصري- السعودي) ، وفتح بذلك سلسلة الانقلابات العسكرية التي تتالت في سوريا حتى 1970 .

أما فيما يتعلق بالبرازي، وهو المعروف بصلته الوثيقة بالرئيس القوتلي، فقد كان تعاونه مع انقلاب حسني الزعيم وبروزه في العهد الجديد هو المفاجأة نظراً لأنه كان الوحيد من الحلقة الضيقة حول الرئيس القوتلي الذي تخلى عنه بسرعة مؤيداً أول انقلاب عسكري، في الوقت الذي كان يؤلف فيه كتابه عن " الشرع الدستوري" الذي لا يتفقق مع الانقلاب على الشرعية الدستورية. ولاشك أنه كان للبرازي دوافعه التي سنتناولها لاحقاً، كما كان له دوره في السياسة الخارجية للعهد الجديد الذي تحول من الحماس للمشروع الهاشمي (سواء الهلال الخصيب أو سوريا الكبرى) إلى الالتحاق بالمحور المعادي الذي أصبح يتشكل من مصر والسعودية وسوريا، وإلى التقارب مع الولايات المتحدة وفرنسا في مواجهة بريطانيا التي كانت تراهن على المحور الأول .

لقد بدا هذا التحوّل الكبير خلال أسبوعين فقط ، مع إعلان الأمير عادل أرسلان المقرب من حسني الزعيم في 3/4/1949 عن تفضيل قائد الانقلاب للوحدة الهاشمية مع العراق على أساس فدرالي وترحيب الحكومة العراقية بذلك في 5/4/1949 وقدوم نوري السعيد بعد أسبوع إلى دمشق لاستطلاع تنفيذ ذلك، وهو ما أثار المحور المعادي للهاشميين (مصر والسعودية). اذ أوفدت القاهرة عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية (ذو الصلة الوثيقة بالبلاطين المصري والسعودي والصديق الشخصي للبرازي) في زيارة إلى دمشق هدفها الظاهري الاطمئنان على صحة الرئيس القوتلي، أما هدفها الفعلي كان يتمثل في جذب سوريا الى المحور المصري- السعودي. وقد تمخضّ عن هذه الزيارة أمران مهمان. الأول هو قيام حسني الزعيم بزيارة سرية إلى مصر في 21/4/1949 (لم تعلن عنها الصحافة المصرية إلا في اليوم التالي) تمّ فيها الترتيب للعلاقة الجديدة مع مصر والسعودية لمواجهة المحور الهاشمي (العراق والأردن) . وأما الأمر الثاني فهو تعيين محسن البرازي سفيراً في القاهرة ليكون صلة الوصل الشخصية المؤتمنة بين الزعيم من ناحية وبين الملك فاروق والملك عبد العزيز. ومن هذه الأيام التي قضاها البرازي سفيراً في القاهرة لدينا في الأرشيف دعوة له من الملك فاروق للذهاب إلى قصر عابدين.

وفي غضون ذلك كان الزعيم بعد أن أخذ "تفويضاً" من أغلبية البرلمان في 1/4/1949 قد حلّ (البرلمان بعد يومين وشكّل برئاسته حكومة مؤقتة (مع احتفاظه بوزارتي الدفاع والداخلية) في 17/4/1949 تتولى إجراء انتخابات ووضع دستور جديد للبلاد يحقق للسوريين "حقوقهم وحرياتهم" ، ولكنه استبق ذلك بالدعوة إلى انتخابات رئيسية في 26/6/1949 تمخضت عنها انتخابه رئيساً للجمهورية . وفي هذه الحالة ، مع شغور موقع رئيس الحكومة ، قام الزعيم في مساء ذلك اليوم بتكليف البرزاي

دعوة من الملك فاروق للسفير البرازي للحضور إلى قصر عابدين

تنشر لأول مرة على موقع معهد العالم للدراسات بالتعاون مع المؤرخ محمد م. الأرناؤوط

لتشكيل الحكومة الجديدة التي تولى فيها البرازي أيضاً وزارتي الخارجية والداخلية .
وكان أول قرار للحكومة الجديدة في 30/6/1949 إقرار الاتفاقية مع شركة التابلاين التي كان قد رفضها البرلمان السوري في شباط/ فبراير 1949 . ولدينا في أرشيف البرازي عقد ايجار (غير موقع) بين شركة التابلاين ومجموعة من ملاك الأراضي في درعا لاستئجار المحضر رقم 2969 (الممتدة أراضيه مابين قرية عتمان ودرعا) لبناء محطة ومطار ومرافق أخرى. وربما يفسر هذا أن مكتب المحامي ظافر القاسمي (الذي تعاون معه البرازي بعد أن أصبح محاميا في 1932) كان آنذاك وكيلاً لشركة التابلاين في سوريا ، ولذلك كان من مصلحة الاثنين إقرار هذه الاتفاقية . وفي هذا السياق يذكر محمد حسنين هيكل ، الذي سارع الى القدوم إلى دمشق عقب الانقلاب على حسني الزعيم ومقتل البرازي في 14/8/1949 ، أن الصراع في سوريا في مرحلة من المراحل كان صراعاً بين شركة البترول البريطانية في العراق وشركة أرامكو السعودية (التي توّلت مد خطوط التابلاين) ، و"هذا الصراع هو المحرك الأساسي لسلسلة من الانقلابات العسكرية بدأت في 1949" .
ومما يؤكد ذلك أن الانقلاب اللاحق في 14/8/1949 كان بتمويل من العراق وإن تعددت الأسباب لذلك. وفيما يتعلق بذلك لدينا وثيقة في الأرشيف تعود إلى 9/7/1949 مرفوعة من الشعبة الثانية / المخابرات إلى مديرية الشرطة والأمن العام ونسخة منها إلى البرازي رئيس الحكومة تكشف عن دور سفير العراق في بيروت في حشد الصحافة اللبنانية لتشويه سمعة حكم الزعيم/ البرازي . ومن المثير هنا أن أحد أهم المذكورين في هذه الوثيقة هو ابن عم محسن البرازي ورئيس الحكومة الأسبق حسني البرازي . ولأجل ذلك فقد استدعى حسني الزعيم حسني البرازي إلى دمشق بحجة عرض منصب عليه ثم أمر باعتقاله وإيداعه في سجن المزة .

ومع ذلك تشير مجموعة الصحف الموجودة في الأرشيف إلى الصورة البراقة للعهد الجديد . ومن ذلك لدينا العدد الصادر من جريدة "ألف باء" الدمشقية في 24/7/1948 (أي قبل الانقلاب الثاني بعشرين يوما) حيث تبدو ثقة الزعيم والبرازي بالوضع وقيامها بزيارة استعراضية للجبهة ، حيث اختار الزعيم أن يعلق هناك أعلى وسام سوري (وشاح أمية) على صدر البرازي "تقديراً للخدمات التي قدّمها ويقدّمها لسوريا" .
ولكن مع هذه الثقة كانت تلك الأيام بالذات تتجمع فيها الأسباب التي أدت إلى الانقلاب الثاني بدعم سخي من العراق نتيجة لخطأين من الثنائي الزعيم - البرازي . أما خطأ الزعيم القاتل فقد كان قيامه بتسليم رئيس الحزب القومي السوري أنطون سعادة إلى السلطان اللبنانية في 7/7/1948 ، بعد أن استقبله ووعده بالأمان ، والتي قامت بإعدامه في اليوم التالي مما دفع بالضباط المحسوبين على الحزب إلى المشاركة في أي

المؤرخ محمد م. الأرناؤوط

الجمهورية السورية

رئاسة الاركان العامة للجيش والقوى المسلحة

الشعبة الثانية

رقم / ٢/١٣٣٨

الى مديرية الشرطة والامن العام

علمنا ان وزير العراق المفوض في بيروت يقوم بنشاط سياسي مع حسني البرازي وبعض رجالات لبنانية . وقد باشر بدفع الاموال اللازمة لبعض الصحف اللبنانية كالرواد والزمان لتشويه سمعة العهد الحاضر في سوريا . ويتردد حسني البرازي على السيد سهيل السيد صاحب الدليل العربي بلبنان الذى يقوم بدعاية واسعة ضد الوضع الحاضر بسوريا . وان لسهيل والبرازى رسولا من عائلة الاسطواني يتردد الى دمشق وحلب ومنها لبيروت يحمل معه رسائل خاصة من معارضي الوضع بسوريا ويسلمها الى سهيل . وهذا بدوره يسلمها الى حسني البرازى.

للاطلاع والتحقيق من صحة هذه المعلومات واعلامنا .

دمشق في : ٩/ ٧/ ١٩٤٩

رئيس اركان الجيش والقوى المسلحة

اللواء عبد الله عطفة

(التوقيع)

رئاسة

الجمهورية السورية

الامانة العامة

المرافق العسكرى

الرقم :ــ ٢/٦

التاريخ :ــ ١٢/ ٧/ ٤٩

مستعجل

سري

نسخة طبق الاصل الى :ــ

(على سبيل العرض).

ــ دولة رئيس مجلس الوزراء .

ــ مقام وزارة الخارجية .

ــ مقام وزارة الدفاع الوطني .

ــ مديرية الشرطة والامن العام .

ــ مديرية الدعاية والنشر والاذاعة .

ــ مديرية الشرطة العسكرية

للتحقيق . واعلامنا .

المرافق

الملازم الاول هيثم كيلاني

معهد العالم للدراسات
THE WORLD INSTITUTE
في أسئلة الواقع وإجاباته

رسالة من الشعبة الثانية / المخابرات إلى مديرية الشرطة والأمن العام

تنشر لأول مرة على موقع معهد العالم للدراسات بالتعاون مع المؤرخ محمد م. الأرناؤوط

انقلاب للانتقام من الزعيم ، وهو ما حدث بالفعل . وأما خطأ البرازي يكمن في إقالته للدكتور محمد أسعد طلس (1913-1959) من منصب الأمين العام لوزارة الخارجية وتحويله للتعليم بعد كشفه أنه ادعى خلال عمله مفوضا لسوريا في طهران أن بيته قد سرق وطلب تعويضاً لذلك من وزارة الخارجية ، بينما كشفت وزارة الخارجية الايرانية انه قد باع الأثاث لأشخاص إيرانيين ذكرت أسماءهم . ونظراً لكون د.طلس عديل العميد سامي الحناوي، فقد سعى للانتقام من البرازي بكل السبل ونجح في دفع الحناوي لقيادة الانقلاب الثاني فجر 14/4/1949 الذي انتقم فيه شر انتقام من البرازي.

وكما أن الانقلاب الأول على القوتلي جاء من الحلقة الضيقة (من الزعيم الذي أعاد له الاعتبار وعينه مديراً للشرطة ثم قائداً عاماً للجيش ومن البرازي كاتم أسراره) فقد جاء الانقلاب على الزعيم من أقرب المقربين له: من الحناوي الذي كان يرقص له لإضحاكه حتى الليلة الأخيرة . ونظراً لأن الانقلاب الثاني فُهم في إطار الصراع بين القوى الكبرى والمحورين العربيين في المنطقة ، فقد تدفق على دمشق الصحفيون الأجانب والعرب ، ومن هؤلاء كان محمد حسنين هيكل الذي غطى خلفيات وأحداث الانقلاب بشكل واسع في عدد "أخبار اليوم" المصرية بتاريخ 30/8/1949 الموجود في أرشيف البرازي مع أعداد من الصحف السورية واللبنانية . ومن تلك الأعداد لدينا عدد جريدة "النهار" اللبنانية بتاريخ 18/8/1949 الذي كشف عن مأساتين : مأساة قتل محسن البرازي ومأساة ابنه الشاب خالد الذي حكم عليه أن يشهد بأم عينه إعدام أبيه بالرصاص. ويلاحظ في الأرشيف الموجود ملف خاص بالمراسلات بين الأب والابن حينما كان في المدرسة الثانوية في بيروت . وقد بقي هذا المنظر مؤثراً على خالد طيلة حياته ، حتى أن عديل الزعيم نذير فنصة ، الذي اعتقل أيضا صباح الانقلاب وسيق إلى مقر الأركان ليرى هناك البرازي الأب بالبيجاما وكيف صفعه الجنود أمام ابنه حتى وقع مغشياً عليه ، يروي في ذكرياته أن خالد بعد أن غادر سوريا وأصبح رجل أعمال كان كلما التقى به يبكي متذكراً ذلك اليوم.

وتجدر الإشارة إلى أن محسن البرازي كان قد أحب خلال دراسته في فرنسا فتاة فرنسية وتزوج منها ورزق بولد سمّاه على اسم أبيه خالد في 1932 . ولكن الأسرة البرازية المحافظة لم تتقبل ولم تتحمل مثل هذا الاختراق للتقاليد فضغطت عليه حتى طلقها وتزوج أخرى من أسرة حلبية معروفة (مودة الجابري) وقد أنجب منها ولدا (هادي) وابنتين : بانة وجمانة (التي تعمل ابنتها أروى مراسلة لشبكة سي سي ان) . وكما تصادف أن رئيس الحرس الخاص للزعيم غاب صباح الانقلاب (بترتيب من قادة الانقلاب) فقد تصادف أيضا أن المرافق الخاص للبرازي كان في إجازة في تلك الليلة وكانت زوجته السورية تصطاف مع ولديها في لبنان ، بينما كان هو لوحده مع ابنه البكر في البيت . وحسب رواية الابن ، التي كانت "النهار" أول من نشرتها ، فقد جاءت قوة الانقلاب إلى البيت

في الساعة الثالثة فجراً وأطلقوا الرصاص إرهاباً ثم اعتقلوا البرازي الأب ووضعوه في سيارة جيب بينما وضعوا البرازي الابن في سيارة مصفحة وتوجهوا بهما الى مقر قيادة الأركان القريب (في الموقع المجاور لفندق الشام الان) ، فصعدوا بالبرازي الأب لفترة قصيرة ثم عادوا وانتقلوا بهما إلى سفح المزة (التي يطل عليها سجن المزة) ، حيث وجدوا حسني الزعيم مع ثلة من الجنود حوله على حافة الطريق . وهناك أنزل الجنود البرازي الأب الى جوار الزعيم و"أطلقوا عليهما الرصاص فسقطا مضرجين بدمائهما". ولكن ما ينقص الرواية شهد به العقيد محمد معروف أحد الضباط الذين شاركوا في الانقلاب وكان عضوا في "المجلس الحربي الأعلى" الذي تشكل لإدارة الانقلاب ، وذلك في مذكراته "أيام عشتها" . فقد كان محمد معروف في قيادة الأركان حين عاد الضباط الذين أعدموا الزعيم والبرازي (عصام مريود ومحسن الحكيم وآخر) منتشين بما قاموا به ، وحين "وصلت أخبار إعدام الزعيم ومحسن البرازي كان وقعها سيئاً ، وخاصة إعدام البرازي . وعندما أخبرتُ سامي الحناوي بالإعدام كان تأثره كبيراً وغضب غضباً شديداً وقال لي : ألم تكن الأوامر خطية وصريحة بعدم سفك الدماء ؟" .

ولكي تكتمل سخرية التاريخ يكمل محمد معروف بالقول أن "المجلس الحربي" اجتمع بعد ذلك وأصدر البيان التالي للشعب السوري: "إن حسني الزعيم اتهم بتبديد ثروة البلاد وانتهاك حرمة قوانينها وحرية أبنائها ، وأن حكمه تميز بالجمع بين الفوضى والتعسّف ، وأن المجلس الحربي الأعلى وبعد محاكمة عادلة ثبت له أن الزعيم مجرم فنفّذ فيه وبرئيس وزرائه حكم الإعدام" .

فئة: إنسانيات.
تاريخ النشر: 7-9-2017
رابط المادة: معهد العالم للدراسات